

سياسات القوى الإقليمية تجاه سورية بعد اتفاق "هامبورغ" الروسي - الأمريكي

تقرير صادر عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات

إعداد: أمجد أحمد جبريل

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

أيلول / سبتمبر ٢٠١٧

إِدْرَاك **IRAK**
FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

المحتويات

٣	مقدمة.....
٤	أولاً: أهمية اتفاق "هامبورغ" الروسي – الأمريكي ودلالاته.....
٦	ثانياً: سياسات القوى العربية والإقليمية تجاه الحالة السورية بعد التفاهم الروسي- الأمريكي.....
٧	السعودية.....
١٣	مصر.....
١٦	تركيا وإيران والحالة السورية.....
٢٠	الكيان الإسرائيلي والحالة السورية.....
٢٢	خاتمة.....

مقدمة

أسفرت القمة الأمريكية-الروسية الأولى بين الرئيسين دونالد ترامب وفلاديمير بوتين في هامبورغ بألمانيا ٧ تموز/يوليو ٢٠١٧، التي عقدت على هامش قمة دول الاقتصادات العشرين الكبرى (G٢٠)، عن الإعلان عن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق نار في جنوب غربي سورية.

وتركز هذه الورقة على قراءة العلاقة بين البعدين الدولي والإقليمي في الحالة السورية بعد هذا الاتفاق، وذلك عبر تحليل سياسات القوى الإقليمية تجاه هذه القضية بعد هذا الاتفاق، وإمكانية تغييرها، مع إبراز طبيعة انعكاس الأوضاع الدولية على القضية السورية، أخذاً في الاعتبار ثلاثة متغيرات متداخلة:

١- أن هذا الاتفاق يبقى اتفاقاً جزئياً ويواجه من ثم تحديات كثيرة؛ إذ يأتي في ظل مرحلة انتقالية يمرُّ بها الإطار العربي، والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، والنظام الدولي أيضاً.

ومن أبرز سمات هذه المرحلة: صعود موجات يمينية وعنصرية متطرفة في أماكن كثيرة في العالم، وتجاهل قضايا الشعوب ومعاناتها من النظم الديكتاتورية، وتفشي انتهاكات حقوق الإنسان والمآسي بحق المدنيين العزل في مناطق مختلفة من العالم، وتأزم سياسات القوى الكبرى تجاه ملف "مكافحة الإرهاب" تحديداً، بما يؤثر على الحسابات السياسية عند دول كثيرة، ويولد حالة من عدم اليقين، مع بروز وضع من السيولة العالية في التفاعلات الدولية والإقليمية، الذي يؤدي إلى تسارع معدلات التغيير في مواقف الدول، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة منها، في محاولة منها للتكيف مع المستجدات التي تطرأ على النظامين الدولي والإقليمي.

٢- ارتباك إدارة ترامب وصعوبة وضعها الداخلي؛ ما أدى إلى إضعاف الركائز الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية، وظهور نقص القدرة على منع تراجع النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وربما في أماكن أخرى أيضاً.

وقد يكون اتفاق "هامبورغ" الروسي-الأمريكي مؤشراً جديداً على تراجع السياسة الأمريكية في المنطقة، ما يعني أن الرئيس ترامب قد لا يستطيع تعديل "المسار الانسحابي" الذي دشّنه سلفه باراك أوباما، استجابةً في الواقع لتغيرات حقيقية تحدث داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها؛ بسبب تداعيات تدخلاتها العسكرية في أفغانستان والعراق بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ومجمل سياساتها

الخارجية سواء في الشرق الأوسط أو العالم؛ بمعنى أن المسألة ليست متعلقة بالرئيس ترامب أو شخصيته أو خلفيته أو قدرات فريقه المعاون، بقدر اتصالها بالأوضاع الأمريكية الهيكلية أو البنيوية.

٣- قيام أطراف دولية (وأبرزها روسيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا) بتوظيف ارتباك الرئيس ترامب في زيادة حضورها في الشرق الأوسط وأزماته، فضلاً عن قيام أطراف إقليمية (مثل كوريا الشمالية وإيران وفنزويلا) بتصعيد خطتها وسياسة "تحدي واشنطن"؛ ما أدى إلى تزايد الاختبارات والتحديات الخارجية التي تواجهها إدارة ترامب، وهو ما يؤكد أن المرحلة الانتقالية التي يمرُّ بها النظام الدولي وإقليم الشرق الأوسط، تؤثر وتتأثر بما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستبقى فاعلاً مؤثراً ضمن فاعلين آخرين، ولكنها لم تعد فاعلاً وحيداً أو مهيمناً على أزمات الشرق الأوسط، كما كان يرى كثيرون سابقاً.

ومن الأهمية بمكان في هذا السياق، الإشارة إلى موقع الحالة السورية ضمن سياسات إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد اندلاع الثورات العربية أواخر عام ٢٠١٠، فضلاً عن تزامن التعقيدات في الحالة السورية مع مرحلة تحول على صعيد قمة النظام الدولي وتوازنات القوة بين القوى الدولية؛ إذ "وقعت الثورة السورية في مرحلةٍ تغيّرٍ في مفهوم الأمن القومي لدى الولايات المتحدة بعد تدخلها الفاشل في العراق وأفغانستان، وفي مرحلةٍ تحاول فيها روسيا العودة إلى دور عالمي باعتبارها قوة عظمى لها رأي في الأقاليم القريبة منها، ولا سيما في آسيا".^١

أولاً: أهمية اتفاق "هامبورغ" الروسي – الأمريكي ودلالاته

بغض النظر عن الصعوبات التي قد تعرقل إمكانية تطبيق هذا الاتفاق، ومستقبله ومآلاته، ودرجة صلته بالهدن المختلفة والمسارات التفاوضية السياسية والأمنية، سواء في جنيف أو أستانة، فإن اتفاق "هامبورغ" يكتسب أهميته من عدة اعتبارات:

١- أنه أول اتفاق أو تفاهم أمريكي/روسي بشأن سورية في عهد الرئيس ترامب، بعد أن أخفق سلفه، الرئيس باراك أوباما، في بناء "علاقة ثقة" مع موسكو؛ ما أدى إلى تعثر أغلب التفاهمات الأمريكية-الروسية السابقة

^١ - بتصرف عن: عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن، بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣، ص ٤٤٥.

بين وزيرى خارجية البلدين، وأدى إلى "مواجهات دبلوماسية متكررة" بين الفاعلين الدوليين، خصوصاً في مجلس الأمن.

وإن كان مهماً هنا تأكيد أن مجرد توقيع اتفاق بين موسكو وواشنطن حول سورية، قد لا يعني بالضرورة أن المسار العام في علاقتهما التنافسية/الصراعية، سواء على الصعيد الدبلوماسي أو الجيوستراتيجي أو الاقتصادي، سيتغير نحو التعاون في كل الملفات العالقة بينهما؛ فهذه العلاقة مرتبطة بملفات دولية وإقليمية متعددة ومعقدة.

٢- أن الاتفاق جاء بعد ثلاثة شهور من الضربة الصاروخية الأمريكية المحدودة لمطار الشعيرات العسكري في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، والتي اعتبرها البعض مؤشراً لاختلاف السياسة الأمريكية تجاه سورية في عهد ترامب عن أوباما، الذي لم يفعل شيئاً إزاء خرق نظام الأسد لكل "الخطوط الحمراء" التي رسمتها إدارة أوباما، وفي مقدمتها استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين العزل.

لكن آخرين ما زالوا يشككون في امتلاك الرئيس ترامب رؤية استراتيجية متكاملة للسياسة الخارجية الأمريكية، سواء تجاه الحالة السورية، أو غيرها من أزمات الشرق الأوسط، أو الأزمات العالمية.

ومما يعزز هذه الشكوك في طبيعة رؤية الرئيس ترامب وكيفية تعامله مع الملفات الداخلية والخارجية، وجود حركة من الإقالات والاستقالات في إدارة ترامب طالت مستشاريه وكبار موظفي البيت الأبيض، على مدار شهور حكمه السبعة الماضية، فضلاً عن بروز أزمات أمريكية داخلية تتعلق بموضوعات العنصرية مثل أحداث شارلوتسفيل بولاية فيرجينيا، أو منع مواطني ست دول إسلامية من دخول الولايات المتحدة، أو تداعيات إعصار "إرما"؛ ما قد يعني ارتباك قرارات هذه الإدارة، ويضعف الوضع الداخلي للرئيس ويخفف من مستوى شعبيته لدى المواطن الأمريكي.

وفي هذا الإطار يواجه ترامب ضغوطاً متزايدة سواء من داخل الكونغرس، أو من القضاء، أو من بعض الأجهزة البيروقراطية الأمريكية، مثل وزارتي الدفاع والخارجية وأجهزة الأمن القومي والاستخبارات، كما ظهر بوضوح في أزمة حصار قطر المستمرة منذ حزيران/يونيو ٢٠١٧، التي عكست ارتباك أداء إدارة ترامب، خصوصاً في بداية الأزمة، وعدم انسجام الرئيس مع المؤسسات الأمريكية إجمالاً.

ويؤدي هذا الارتباك، في المحصلة، إلى إضعاف الأساس الداخلي للسياسات الخارجية الأمريكية وقدرتها على فرض مصالحها، سواء في الأزمات الإقليمية في الشرق الأوسط، أو الأزمات الدولية (مثل أزمة تهديدات كوريا الشمالية وقدراتها البالستية)، فضلاً عن فرض الوزن الأمريكي في العلاقة مع الفاعلين الدوليين الآخرين، مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي.

٣- أن هذا الاتفاق "يُفوّض روسيا في إدارة النزاع السوري وتنسيق الجهود لحله وفق أولويتين: "الحرب على الإرهاب"، و"تخفيض العنف بين النظام السوري والمعارضة". وبهذا يتحول الشأن السوري إلى شأن تقني إداري ويتم تغييب البعد السياسي والحقوقى؛ إذ تركز موسكو على الجانب التقني لتخفيض العنف، بغرض تصفية القضية السورية وإنهاء كل بحث في التغيير السياسي، والاكتفاء بالكلام عن مصالحت وإعادة إعمار بعد وقف النار الميداني، وتُبقى النظام المسؤول عن خراب سورية وعن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية مسيطراً على قسم واسع من البلاد"^٢.

٤- أن هذا الاتفاق سيكون له انعكاسات على سلوك الأطراف الإقليمية تجاه الحالة السورية، ولا شك أن قراءة هذه الأطراف لمغزى الاتفاق وتأثيراته المحتملة على مصالحها، سواء بتقييد سلوكها، أم بإطلاق يدها، أم بإجبارها على تغيير سياساتها تجاه سورية، سيكون عنصراً مهماً في تحديد مصير الاتفاق، وكذا في تحديد مستقبل مسار الحالة السورية في الشهور المقبلة. مع ضرورة تأكيد أن العلاقة بين البعدين الدولي والإقليمي في الصراع على سورية تمرُّ، أي العلاقة، بمرحلة انتقالية فيها قدر كبير من الغموض وعدم اليقين، كما أشير إليه آنفاً.

ثانياً: سياسات القوى العربية والإقليمية تجاه الحالة السورية بعد التفاهم الروسي- الأمريكي

ربما يمكن القول إن سياسات القوى الإقليمية تجاه الحالة السورية بعد التفاهم الروسي- الأمريكي، شهدت حالة من "إعادة التموضع"، تكيّفاً مع هذا المتغير الدولي الجديد، وانسجاماً مع متغيرات داخلية في هذه الدول أدت إلى ارتباك أغلب المشروعات الإقليمية لهذه الدول، ربما باستثناء حالة الكيان الإسرائيلي، الذي يبدو كأنه "الرابح الإقليمي الوحيد" من التفاهم الروسي- الأمريكي خصوصاً، ومن إطالة أمد الحالة السورية

^٢ - انظر: زياد ماجد، نحو "تصفية تقنية" روسية-أمريكية للقضية السورية، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧/٨/٢٤. على الرابط:

<https://goo.gl/61uYX9>

وإفشال الثورات العربية عموماً، لا سيما في ظل امتلاك الكيان الإسرائيلي العديد من أدوات التدخل، سواء العسكري، أم الاستخباري، أم الأمني، أم النفوذ والعلاقات الدبلوماسية القوية مع الفاعلين الدوليين، التي تمكن دولة الاحتلال من فرض مصالحها في سورية والمنطقة العربية.

ويبدو أن أغلب القوى الإقليمية في الشرق الأوسط تنطلق من إدراك عام، مفاده أن إدارة الرئيس ترامب تتجه بوضوح نحو الإقرار بتسليم إدارة الملف السوري بكل تعقيداته إلى روسيا، وربما تسليم ملفات أخرى مثل الملف الليبي لكل من فرنسا وإيطاليا، في حين تُعيد إدارة ترامب التركيز على زيادة الحضور الأمريكي في ملفات أخرى من قبيل: أفغانستان، و"الحرب على الإرهاب".

وفي هذا السياق يمكن ملاحظة سعي القوى الإقليمية والأطراف العربية المختلفة للتقارب مع موسكو؛ بهدف تعزيز قدرة هذه الأطراف في التأثير في الملف السوري، ذي الأهمية الاستراتيجية في توازنات القوى في إقليم الشرق الأوسط.

وبعبارة أخرى، فإن هناك تراجعاً في النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط يؤثر على إدراك الأطراف الإقليمية ويدفعها إلى توثيق علاقاتها مع الدب الروسي ذي النفوذ المتصاعد في المنطقة، الذي نجح في استثمار التراجع الأمريكي في عدد من أزمات المنطقة؛ لكي توسّع موسكو نفوذها، بأدوات مختلفة، في سورية والعراق والخليج العربي ومصر وليبيا وغيرها من المناطق.

وفيما يلي استعراض لسياسات بعض الأطراف الإقليمية والعربية تجاه الحالة السورية، بعد اتفاق "هامبورغ" الروسي-الأمريكي.

السعودية

رغم الثقل الرمزي والديني الكبير لبلاد الحرمين الشريفين، وإشرافها على تنظيم فريضة الحج، وامتلاكها الموارد المالية، والشبكات الإعلامية، والنفوذ الدبلوماسي في عدة منظمات عربية وإقليمية ودولية^٢، فإن ثمة تراجعاً ملحوظاً طرأ على مكانتها الإقليمية في الفترة الأخيرة، لعدة أسباب:

^٢ - راجع: بول سالم، مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، المستقبل العربي، العدد ٣٩٨، نيسان/أبريل ٢٠١٢، ص ١٥٨.

أولها: الموقف السلبي الذي اتخذته الرياض من الثورات العربية، ما خلا الثورة السورية التي كانت تمثل فرصةً للسعودية لإخراج سورية من محور إيران/العراق/حزب الله، بيد أن الرياض فشلت في سياستها تجاه الثورة السورية، ناهيك بالطبع عن الثورات العربية الأخرى. ما يؤكد أن السياسة السعودية تجاه هذه الثورات تعاني من أزمة عميقة ناجمة من عدم القدرة على التكيف مع حقيقة أن تغييراً ما يحدث في المنطقة العربية؛ ممّا يفرض مجازاة هذا التغيير، وليس محاولة وقفه؛ لأن وقف التغيير أو التحكم في وتيرته واتجاهه ليس ممكناً من الأصل، إذا كانت الرياض تنظر برؤية استراتيجية بعيدة المدى لما يحدث في إقليم الشرق الأوسط.

وبسبب موقف الرياض السلبي من الثورات العربية، تراجعت مكانة المملكة العربية السعودية، بشكل تراكمي، على مدار السنوات الست الماضية؛ إذ ظهرت كآئها تقف بوجه مطالبه شعوب دول الثورات العربية بحريتها ولقمة العيش الكريم.

هذا في حين استطاعت إيران الحفاظ على مكانتها نسبياً، وتمكّنت من تحقيق أجزاء مهمة من أهداف مشروعها الاستراتيجي، عبر المليشيات التابعة لها في المنطقة، وخصوصاً حزب الله اللبناني، بغض النظر عن تقييم أخلاقية السياسة الإيرانية ودرجة معياريتها تجاه الثورات العربية إجمالاً، والثورة السورية على وجه الخصوص.

وهنا تبدو إحدى مفارقات مواقف القوى الإقليمية من الثورات العربية؛ فرغم وقوف كل من طهران والرياض ضد هذه الثورات، فإن مكانة إيران تحسّنت على عكس ما حدث مع السعودية، رغم أن موقفهما متشابه نسبياً في أنه يقوم على إفشال هذه الثورات وتفريغها من مضمونها؛ خشيةً من انعكاساتها الاستراتيجية، التي ظهرت إرهاباتها على مدار عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، قبل أن تنشأ موجة الثورات المضادة الأولى منتصف ٢٠١٣، وتمكن من عرقلة مسار التغيير في العالم العربي.

وتتجلى المفارقة أكثر بالنظر في التعثر الذي لحق بالمشروع الإقليمي التركي، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، رغم مساندة أنقرة لتطلعات الشعوب العربية بشكل عام.

ولعل هذا يؤكد أن الثورات العربية التي اندلعت أواخر ٢٠١٠ كانت، ولا تزال، متغيراً استراتيجياً مهماً على صعيد قدرة الشعوب العربية على استعادة زمام المبادرة وفرض مطالب التغيير، شريطة امتلاك الرؤية الاستراتيجية وبلورة برامج عمل تنفيذية لها، واكتشاف أدوات جديدة في التعبير عن إرادة الشعوب.

ثانيها: الانخراط السعودي غير المحسوب في عددٍ من أزمات المنطقة، عبر "سياسة التأزيم"، وإدارة صراع بالوكالة ضد إيران على الأرض السورية واليمنية، ومحاولة التأثير في الملفين السوري واليمني، بما لا يخدم شعبيهما، والتغطية على المشكلات الداخلية السعودية باتباع سياسة خارجية نشطة، والركون إلى وجود دعم أمريكي وغربي، لوجستياً وعسكرياً، للأهداف والمصالح السعودية، وتوهم الرياض بأن الغرب ليس جاداً في الانفتاح على إيران، وأنه يريد تحجيم مشروعها الإقليمي وضبط برنامجها النووي.

ثالثها: تقديم ملف توريث الأمير محمد بن سلمان على ما عداه من ملفات وأولويات؛ ممّا ولّد حالة من الاندفاع والارتباك السعودي الدبلوماسي غير المعهود في تاريخ السياسة الخارجية السعودية، التي كانت تراعي سابقاً حدّاً أدنى من التوازنات في حساباتها، بما يراعي عدم الإضرار بالقضايا والمصالح العربية بشكل سافر.

هذا فضلاً عن الارتباك السعودي الداخلي، الناجم عن سوء إدارة ملف توريث الأمير محمد بن سلمان، بالتزامن مع ظهور ثغرات مهمة في وثيقة رؤية ٢٠٣٠ السعودية، التي تتجاهل بوضوح العلاقة بين التحول الاقتصادي وتوفير البيئة السياسية والاجتماعية الملائمة له.

إذ يشير أحد الباحثين إلى أن "طريق الإصلاحات الاقتصادية يبقى محفوفاً بزيادة المخاطر السياسية في السعودية، علاوة على الآثار الاجتماعية الكبيرة التي قد تولّد ردّات فعل سلبية ربما تدفع بالمحصلة إلى إبطاء عجلة الإصلاحات أو توقفها". ومن التحديات السياسية التي يواجهها مشروع ٢٠٣٠، التحديات السبعة الآتية^٤:

- تماسك الأسرة الحاكمة: فبرامج الإصلاحات التي يقودها بن سلمان قد تواجه مقاومة في المستقبل؛ فالمعارضة قد تزداد داخل الأسرة الحاكمة ضد ولي العهد في حال ارتكب خطأ جسيماً في اليمن، أو تصاعد التذمر الشعبي نتيجة فشل الإصلاحات الاقتصادية.

^٤ - بتصرف عن: ناصر التميمي، السعودية: رؤية ٢٠٣٠ وتداعيات الأزمة الخليجية، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات

٥/٧/٢٠١٧. على الرابط: <https://goo.gl/d97jwk>

- السخط الشعبي: فقد تضرر الحكومة السعودية إلى إبطاء بعض الإصلاحات إذا ما تسببت في ردود فعل سلبية لدى السعوديين، وهو أمر بالمحصلة قد يقوّض العديد من أهداف رؤية ٢٠٣٠.

في هذا السياق، قررت الحكومة السعودية، في شهر مايو/أيار ٢٠١٧، إعادة البدلات لموظفي الدولة والجيش، بعد تخفيضها في سبتمبر/أيلول ٢٠١٦، عازية ذلك إلى تحسن الأداء المالي، ومن أجل تحفيز النمو الاقتصادي.

- المؤسسة الدينية: إذ تتطلع الحكومة السعودية على مدى العقد القادم، إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية، وزيادة الترفيه في المملكة، فضلاً عن تطوير السياحة غير الدينية، وهذا النوع من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية قد يوّد توترات مع القوى المحافظة في البلاد. وفي حال حدث هذا الأمر، قد يؤدي إلى تآكل سلطة المؤسسة الدينية بصورة متزايدة، وربما يدفعها أو بعض رموزها إلى زيادة جرعة الانتقادات أو حتى المعارضة، بما يترتب على ذلك من تداعيات ربما تؤثر سلباً على الاستقرار السياسي في البلاد.

- الإصلاحات السياسية: فرغم أن السعودية شرعت في إجراء إصلاحات اقتصادية دون الإعلان عن أي إصلاحات سياسية، لكن عدم توفر آليات سياسية حقيقية وفعالة لمراقبة أداء الحكومة بشكل شفاف، قد يقوّض الدعم الشعبي في المدين المتوسط والطويل، أو يدفع الحكومة للتخلي عن جوانب مهمّة من الإصلاحات في حال تصاعد المعارضة الشعبية. ومعلوم في هذا السياق، أن الإصلاحات السياسية (برلمان منتخب، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات... إلخ)، وتدابير مثل زيادة المساءلة السياسية لا تزال خارج جدول أعمال الحكومة السعودية، وبعيداً عن النقاشات المجتمعية والشعبية.

- خطر الجماعات الجهادية واضطرابات المنطقة الشرقية: ثمة احتمال لأن تقوم تنظيمات راديكالية مثل القاعدة وتنظيم "داعش" بتنفيذ المزيد من الهجمات داخل السعودية. ورغم أنها لا تشكّل خطراً وجودياً، فإن استمرارها أو تصاعدها يمكن أن ينعكس سلباً على التوقعات الاقتصادية أو الاستثمارية. وهناك أيضاً قضايا حقوق الإنسان التي تثيرها المنظمات الدولية، والاضطرابات المستمرة في المنطقة الشرقية التي يقطنها السعوديون الشيعة الذين يطالبون بحقوقهم السياسية، ممّا يرسل في المحصلة إشارات سلبية للعالم الخارجي.

- عمليات الخصخصة: هناك تحفظات داخل السعودية على خصخصة الأصول المملوكة للدولة في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية؛ حيث من المحتمل أن تُقيّم هذه الأصول أقل بكثير من قيمتها الحقيقية.

كما توجد مخاوف حقيقية من أن تشجع عمليات الخصخصة ما يشبه "رأسمالية المحاسيب"، من خلال بيع ممتلكات الدولة لكبار المستثمرين المرتبطين بالنظام أو العائلات المتنفذة. بينما يذهب آخرون للقول: إن برامج الإصلاح الشكلية في السعودية لا تهدف إلى دعم القطاع الخاص بشكل يؤدي إلى ظهور طبقة وسطى حقيقية في المملكة، يمكنها في نهاية المطاف تحدي الهيمنة الاقتصادية للأسرة الحاكمة أو العائلات المتنفذة.

- الوضع الإقليمي الملهب: لا تزال القضايا السياسية والأمنية الإقليمية تشكّل تحديات صعبة، ويمكن أن تضع المزيد من الضغوط على اقتصاد السعودية، وهي تمتد من الحرب في اليمن، إلى الأوضاع في سورية والعراق، مروراً بدعم الاستقرار في مصر، والمغرب، والأردن، والبحرين، والمخاوف من تزايد النفوذ الإيراني، وصولاً إلى الأزمة الخليجية الحالية وحصار قطر".

أما السبب الرابع لتراجع مكانة السعودية فيتعلق بالتداعيات الجيوسياسية والاقتصادية للأزمة الخليجية وحصار قطر المستمرة منذ حزيران/يونيو ٢٠١٧.

ورغم أنه من المبكر الحديث عن الآثار الشاملة والمحتملة لهذه الأزمة؛ لأن تفاعلاتها لا تزال مستمرة، فإنه يمكن إبراز أربعة آثار أو تداعيات على الأقل:

- تصدع الجبهة الخليجية.
- نصر سياسي لإيران وتحصيلها عدداً من الفوائد السياسية، على الأقل في المدى القريب.
- إضعاف الدور السعودي.
- تراجع مصداقية الولايات المتحدة بعد أن أظهرت الأزمة أن وجود القواعد الأمريكية غير كافٍ بمفرده لتأمين الحماية، بل إن تلك القواعد تحوّلت إلى ما يشبه أداة من أدوات الابتزاز السياسي. هذا الوضع من المرجح أن يدفع العديد من دول المنطقة إلى مراجعة سياساتها الخارجية، والعمل على تنويعها؛ الأمر الذي قد يفتح المجال لدول كبيرة مثل روسيا والصين، وإقليمية مثل تركيا، إلى تعزيز وجودها في الشرق الأوسط، وربما في منطقة الخليج نفسها. هذه العوامل مجتمعة قد تؤدي

إلى تراجع نفوذ السعودية الإقليمية وربما الدولي، وإلى إضعاف قدرة الرياض على تشكيل السياسات الإقليمية، وكل ذلك يصب في مصلحة إيران^٥.

ويلاحظ في هذا السياق أن الرياض شرعت في تليين موقفها من إيران، ربما لأول مرة منذ قطع علاقاتها الدبلوماسية مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ومن المؤشرات على ذلك:

- استقبال السعودية عدداً من كبار المسؤولين العراقيين منذ منتصف عام ٢٠١٧، بمن فيهم رئيس الوزراء، ووزير الداخلية، وبعض الزعماء الشيعة مثل مقتدى الصدر. وثمة من يشير إلى وجود بعد اقتصادي في رغبة السعودية في التقارب مع العراق؛ بهدف تعويض الشركات السعودية عن خسائرها في حصار قطر^٦.

- طلب الرياض وساطة العراق لتحسين العلاقات السعودية-الإيرانية، رغم قيام مسؤولين سعوديين بنفي ذلك لاحقاً^٧.

- عناية السعودية بالحجاج الإيرانيين في موسم حج ٢٠١٧/١٤٣٨، في محاولة لتخفيف حدة التوتر في العلاقة بين الرياض وطهران، لا سيما بعد مقتل أكثر من ٢٠٠ حاج إيراني في موسم حج ٢٠١٥/١٤٣٦.

وفي إطار اهتمام هذه الورقة بتداعيات تغير أو تراجع السياسة السعودية تجاه الحالة السورية وما يتعلق بتراجع مكانة السعودية على الصعد الخليجية والإقليمية والدولية؛ يبقى مهماً الإشارة إلى تغير موقف الرياض من رحيل بشار الأسد عن السلطة في سورية، وقبولها -أي السعودية- ببقائه، تحت دعوى تغير الموقف الدولي منه.

وربما يكون الأخطر من ذلك هو تسليم إدارة ملف المعارضة السورية إلى النظام المصري، المعروف بدعمه وعلاقاته المتشعبة مع نظام الأسد، في ظل سلوكهما القمعي تجاه الشعبين السوري والمصري^٨.

^٥ - ناصر التميمي، الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون. تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٧/٨/١٤. على الرابط:

<https://goo.gl/CLwm5s>

^٦ - علي الحسيني، شركات سعودية تبحث عن فرص بالعراق لتعويض خسائر الحصار، العربي الجديد، ٢٠١٧/٩/١٤. على الرابط: <https://goo.gl/HZEi9o>

^٧ - لمزيد من التفاصيل راجع المصادر الثلاثة الآتية:

- قحطان الخفاجي، السلوك السياسي السعودي تجاه العراق بين إدراكين، الجزيرة نت، ٢٠١٧/٨/١٧. على الرابط: <https://goo.gl/tdqyd2>

- الصدر: زيارتي الخارجية بالتشاور مع العبادي ورفضت الإساءة للملكي في السعودية، القدس العربي، ٢٠١٧/٨/١٩. على الرابط:

<https://goo.gl/Y3ypnV>

- مجلس تنسيق عراقي - سعودي لتنمية العلاقات الاقتصادية، الحياة، ٢٠١٧/٩/١٦. على الرابط: <https://goo.gl/gWxp8F>

^٨ - لمزيد من التفاصيل انظر: السعودية "تورث" نفوذها في سورية لمصر، العربي الجديد، ٢٠١٧/٨/٢٠. على الرابط: <https://goo.gl/uwVxqL>

وفي هذا الإطار، من المتوقع أن تظهر بوضوح أكثر تلك الروابط والصلات التي تربط بين قوى الثورات العربية المضادة بالكيان الإسرائيلي، وبين القوى الدولية المعارضة للتغيير في العالم العربي. وهذا من شأنه زيادة الكلفة التي تدفعها الشعوب ثمناً للحرية والتغيير، وزيادة المسلك القومي للنظم العربية.

وبشكل عام فإن ثمة تداعياتٍ سلبية على القضايا العربية يتوقع أن تظهر نتيجة التغيير الداخلي الذي يحدث في السعودية؛ فليس منطقيّاً أن تدعم الرياض مقاومة الشعب السوري أو الفلسطيني أو العراقي، مع ازدياد تأزم معادلات السلطة السعودية واتجاهها نحو توسيع الاعتقالات في حق النشطاء السياسيين والحقوقيين، وعلماء الدين الذين لا يؤيدون السلطة وسياساتها بشكل صريح، مثل الشيخ سلمان العودة، الذي جرى اعتقاله مؤخراً ضمن حملة أوسع في السعودية، لإخماد أية أصوات تطالب بالإصلاح والتغيير؛ ممّا أفرز دعوات إلى حراك سلمي في السعودية يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

مصر

إن عودة القاهرة إلى الاهتمام بأداء دور في "حصار" الثورة السورية، والاصطفاف مع نظام بشار الأسد، قد تحمل مؤشرات على طبيعة الدور المصري في "النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط"، الذي يشهد مرحلة تحوّل عميقة، تتزامن مع ما يشهده النظام الدولي نفسه من مرحلة انتقالية، كما سلف القول.

وفي هذا السياق يقوم دور مصر السيسي على ثلاث ركائز:

أولها الاستناد إلى علاقة قوية مع ثلاثة أطراف مؤثرة في الحالة السورية وتفاعلاتها؛ وهي: روسيا، والولايات المتحدة، والكيان الإسرائيلي، في الوقت نفسه. ومن الواضح أن ضعف الأوراق المصرية يجعل القاهرة في وضع "تبعية شبه كاملة" لهذه الأطراف الثلاثة، كما تدل على ذلك مواقف عديدة في سياسة مصر الخارجية منذ انقلاب ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣، الذي أدى إلى عودة مصر إلى سياسات "حلف اعتدال سني/إسرائيلي"، يقوم على انخراط مصري وعربي تابع في المحور الأمريكي-الإسرائيلي، مع تعديل بسيط جداً يقوم على استخدام ورقة العلاقة المصرية مع روسيا بهدف دفع واشنطن إلى عدم الضغط على مصر في موضوع المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتزود بالسلح المتطور، خصوصاً في "الحرب على الإرهاب في سيناء".

وثانيها توطيد العلاقات المصرية-السعودية-الإماراتية حتى تشكّل أداةً للتأثير في قضيتي سورية والعراق، ويهدف التركيز أكثر على إضعاف تأثير السياستين التركية والقطرية في الإقليم، ومنع هاتين الدولتين من تقديم أي دعم سياسي لحركة حماس ولتيار الإخوان المسلمين، ولتقليص الدعم الذي تقدمه أنقرة والدوحة في اتجاه إحياء ثورات الشعوب العربية، بهدف سحب البساط من تحت أقدام الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة العربية، ربما توطئة لتمكين الشعوب من التخلص منها في نهاية المطاف، عبر موجة ثانية من الثورات العربية.

أما الركيزة الثالثة فهي الانخراط بصورة أكبر فيما يسمى "الحرب على الإرهاب"، والمقصود بها من وجهة نظر القاهرة هي الحركات السياسية الإسلامية، وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين، وأيضاً الحركات الإسلامية الراديكالية، وعلى رأسها تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وفرعه في سيناء "ولاية سيناء".

أما المعضلة الحقيقية التي تواجه مصر السيسي في دورها الإقليمي، تجاه قضية سورية وغيرها من القضايا في الشرق الأوسط، فربما تتمثل في تراجع المكانة الإقليمية لمصر، بفعل عوامل متعددة؛ لعل أهمها تأثير تبعية السياسة المصرية للمحور الأمريكي-الإسرائيلي، منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد أواخر سبعينيات القرن العشرين.

وإلى ذلك، يعلّق نظام عبد الفتاح السيسي آماله على الدعم المالي السعودي والإماراتي، إضافة إلى محاولة اللعب على الاختلافات بين السياستين الأمريكية والروسية تجاه الشرق الأوسط، ويسعى لتوطيد علاقاته مع موسكو، والتنسيق معها أكثر في ملفات سورية وليبيا؛ ممّا يُوقع الدبلوماسية المصرية في مأزق وتناقضات كثيرة، ويجعل سلوك مصر في مجلس الأمن، وهي إحدى الدول العشر التي تحتل مقعد عضو غير دائم حتى نهاية عام ٢٠١٧، متذبذباً، ويوحى كأنّ "سياسة مصر الخارجية تُدار بـ"القطعة"، وأن ثمة قراراً واضحاً بالوقوف ضد القضايا العربية الاستراتيجية، إذا كان ذلك يحقق مصلحة آنية لنظام السيسي (مثالان: التصويت بالامتناع على مشروع القرار الفرنسي بشأن حلب في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، والعبث

بمشروع القرار بشأن إدانة الاستيطان الإسرائيلي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، الذي صدر برقم ٢٣٣٤)٩".

ورغم أهمية الدائرتين العربية والأفريقية للسياسة الخارجية المصرية، فإن تركيز الحكومات المصرية على الشأن الأمني وملاحقة معارضي انقلاب ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣، والتدهور الواضح في مؤشرات الاقتصاد المصري، قد أفضى إلى إهمال شديد لتينك الدائرتين، لمصلحة توطيد العلاقات المصرية مع كلٍّ من: السعودية، والإمارات، والكيان الإسرائيلي، والولايات المتحدة الأمريكية، بالتوازي مع محاولة "الاقتراب الحذر" من المحور الروسي/الإيراني؛ وهو ما يؤدي إلى افتقاد القاهرة أية استراتيجية حقيقية، ويجعل سياساتها الخارجية، سواء تجاه الدائرة العربية أو الأفريقية أو غيرهما، محل انتقادات شديدة.

وما قد يزيد الأمر سوءاً في الشهور المقبلة، ما تظهره إدارة ترامب من مؤشرات تفيد بأنها قد تكون في حالة مراجعة تحالفاتها الشرق أوسطية؛ وهو ما يتوقع أن ينعكس سلباً على مصر والسعودية والإمارات أساساً. ورغم استمرار الإدارة في دعم هؤلاء الحلفاء العرب، فإن أي دعم أمريكي سواء كان سياسياً أو غير سياسي، سيتم تقديمه على مضض، ووفق شروط أصعب بكثير من المرحلة الماضية.

وهذا ما يمكن استنتاجه من قرار إدارة ترامب في ٢٢ أغسطس/آب ٢٠١٧، تقليص المساعدات العسكرية والاقتصادية المقررة لمصر بنحو ٩٦ مليون دولار، وتجميد ١٩٥ مليون دولار إضافية؛ بسبب تدهور أوضاع حقوق الإنسان في مصر.

هذا القرار الأمريكي يكشف عن عدة أمور؛ أولها أن العلاقة الخاصة بين الرئيسين ترامب والسياسي لن تحول دون أن تتولد مفاجآت غير سارة في العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر؛ فالمسألة مرتبطة بعوامل المؤسسات والمصالح والبيروقراطية والاستراتيجيات الأمريكية، أكثر من ارتباطها بشخص الرئيس الأمريكي. وهذا يؤكد أن أغلب النظم العربية الديكتاتورية لا تفهم على نحو صحيح ميكانزمات صنع القرار الأمريكي. وثانيها أن علاقات القاهرة بواشنطن تسير في منحى تنازلي؛ بسبب تراجع أهمية مصر للولايات المتحدة^{١٠}.

^٩ - أمجد أحمد جبريل، عبث السياسة الخارجية المصرية.. استراتيجية غائبة ورهانات خائبة، العربي الجديد، ٢٧/١٢/٢٠١٦. على الرابط:

<https://goo.gl/DjoCfm>

^{١٠} - لمزيد من التفاصيل راجع المصادر الأربعة الآتية:

- أريك تراجر، قرار واشنطن المهم بشأن المساعدات إلى مصر، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٣/٨/٢٠١٧. على الرابط: <https://goo.gl/VpaZkt>

- محمد المنشاوي، المساعدات الأمريكية والمناورات وكوريا الشمالية، الشروق، ٢٥/٨/٢٠١٧. على الرابط: <https://goo.gl/kwSgsi>

وثالثها أن إدارة ترامب لا تدعم أي طرف عربي أو إقليمي في الشرق الأوسط دعماً مفتوحاً، ما خلا الكيان الإسرائيلي الذي يبقى الحليف الوحيد الموثوق في المنطقة. أما الحلفاء العرب، وكذلك تركيا، فإن واشنطن تدير معهم علاقة براغماتية وليست استراتيجية، وتتوقف متانة هذه العلاقات الأمريكية على درجة حاجة الولايات المتحدة لتعاون هذه الدولة أو تلك في ملف أو أكثر في المنطقة، بمعنى أنها تحالفات آنية وليست استراتيجية بأي حال من الأحوال^{١١}.

تركيا وإيران والحالة السورية

بخلاف أدوار الدول العربية وسياساتها، التي تتسم في جملتها بالضعف والتذبذب والتراجع ووجود إرادة أمريكية/إسرائيلية واضحة في منعها من أداء أي دور فعال ومؤثر في الأزميتين السورية والعراقية، فضلاً عن باقي القضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، والرغبة الأمريكية في توظيف ضعف مصر والسعودية لخدمة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فإن الفاعلين التركي والإيراني يملكان عدداً لا يُستهان به من عناصر القوة؛ وربما أهمها: وجود إرادة سياسية فعالة وقدر من التماسك الداخلي، ورؤية إقليمية جيدة لشؤون إقليم الشرق الأوسط، وخصوصاً في المخاطر الأمنية على الإقليم، ووجود نمط من التفكير الاستراتيجي بشأن التحالفات الدولية والإقليمية لكل من أنقرة وطهران، وإن كانت تركيا تقدم نموذجاً أكثر ديناميكيةً ومرونة في تحالفاتها الدولية، بعكس طهران التي تبقى أقل خبرة في التعامل الدولي، وأكثر حذراً، وربما أكثر انغلاقاً في هذا الصدد؛ ربما نتيجة تعرضها لعقوبات لفترات طويلة منذ تاريخ ثورة الخميني أواخر السبعينيات.

وفي هذا السياق تشير دراسة متخصصة حول السياستين التركية والإيرانية تجاه العالم العربي بعد الثورات العربية، إلى أنه "بسبب انشغال الدول العربية الكبيرة، مثل مصر والسعودية، بأوضاعها الداخلية، لن يكون بإمكانها القيام بدور كبير في السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط. وهذا سيوفر الفرصة لكل من تركيا وإيران للسيطرة على المشهد السياسي في المنطقة، بحيث تقرران مسار السياسة الإقليمية. ورغم وجود توترات في علاقات البلدين، بسبب الحالة السورية أساساً، فإن صانعي القرار فيهما لن يسمحوا بتدهور العلاقات الثنائية إلى حد المواجهة المفتوحة؛ لأنهما طرفان في مصالح مشتركة عديدة تشمل: تجارة

^{١١} - سيد قاسم المصري، مصر فهمت ترامب ولم تفهم أمريكا، الشروق، ١٧/٩/٢٠١٧، على الرابط: <https://goo.gl/WxUR39>

-علاء بيومي، في دلالات خفض المعونة الأميركية لمصر، العربي الجديد، ١٧/٨/٢٠١٧، على الرابط: <https://goo.gl/WbAUGP>

^{١١} - حول هذه الفكرة راجع: أمجد أحمد جبريل، مصدر سابق.

مزهرة في النفط والغاز، حماية وحدة العراق وخصوصاً من احتمال استقلال إقليم كردستان، وكبح تطورات إسرائيل العدوانية، وتقليل تدخل القوى غير الإقليمية في شؤون الشرق الأوسط^{١٢}.

وهذا يعني أن علاقة "الخصام التعاوني" بين أنقرة وطهران لن تدفعهما إلى المواجهة؛ إذ تدرك كل منهما حاجتها للأخرى اقتصادياً، وكذلك لإبعاد التدخل الأجنبي في الشرق الأوسط إلى الحد الأدنى، لا سيما أن مجالهما الحيوي في المنطقة يبدو مختلفاً كثيراً؛ فإيران معنية بالخليج العربي بالدرجة الأولى، وتركيا معنية بشرق المتوسط. ففي سورية والعراق فحسب تتداخل مصالحهما، ويُحتمل أن تتصادم مع وجود إمكانية كبيرة لاحتواء مثل هذا التصادم. ورغم أن سورية مهمة لإيران، فهي أقل أهمية من العراق؛ إذ يمكن لطهران في التحليل الأخير أن تصل إلى تفاهم مع نظام يأتي بعد بشار الأسد، إذا كان ذلك النظام ليس ضد إيران، وإذا تنازلت تركيا عن الأولوية لإيران في حدود التأثير في العراق وخارج كردستان العراق^{١٣}.

ورغم اختلاف نمط التحالفات الدولية لكل من تركيا وإيران، فقد بات واضحاً أن الحالة السورية أدت إلى تأثير كبير على ذلك النمط. وقد يكون من آثارها البعيدة ابتعاد أنقرة أكثر عن التحالف مع الولايات المتحدة، وحدوث توتر في العلاقات التركية-الأوروبية التي بدأت تخرج من حدود جدلية الاحتواء والإقصاء، في مقابل حدوث تقارب متزايد بين روسيا وتركيا.

المهم في هذا السياق، أن الولايات المتحدة لا تريد خسارة تركيا زبوناً في بيع منتجاتها العسكرية، رغم تصاعد خلافاتها حول موضوعات متعددة؛ ومنها: دور حلف الناتو ومكافحة الإرهاب، ومصير فتح الله غولن، والدعم الأمريكي لقوات سورية الديمقراطية "قسد" بزعم مكافحة تنظيم داعش، مقابل إصرار واشنطن على تحجيم الدور التركي في سورية^{١٤}.

هذا فضلاً عن القلق الأمريكي/الإسرائيلي/الغربي من تحول نمط العلاقات التركية-الروسية إلى جدول أعمال استراتيجي، أممي اقتصادي سياسي شامل، ويعيد العلاقات إلى ما كانت عليه^{١٥}؛ إذ يرى كثيرون في

^{١٢} - بتصرف عن: محمد أيوب، تركيا وإيران وعصر الانتفاضات العربية، في: الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، فواز جرجس (محرر)، ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان/أبريل ٢٠١٦، ص ٣٥٩.

^{١٣} - بتصرف عن: المصدر نفسه، ص ٣٧١-٣٧٢.

^{١٤} - للتعرف على وجهة نظر أمريكية يمينية في التطورات الداخلية في تركيا، ومسار العلاقات بين واشنطن وأنقرة، انظر:

سونر چاغاپتاي، تركيا تخسر أبرز مشجعيها: الجيش الأمريكي، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ١٧/٨/٢٠١٧. على الرابط: <https://goo.gl/D7xyUx>

^{١٥} - لمزيد من التفاصيل حول مراحل العلاقات بين موسكو وأنقرة وتطوراتها، وانعكاسات الحالة السورية عليها، راجع: معمر فيصل خولي، العلاقات التركية

- الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤.

قيام روسيا بتزويد تركيا بصفقة صواريخ S-400، "خطوة متقدمة ستعطي موسكو فرصة وجود التصنيع الحربي الروسي في النظم العسكرية التركية، ويجعل من أنقرة شريكاً عسكرياً مهماً إلى جانب أهمية الصفقة الاقتصادية والمالية، وكذلك استغلال موسكو التوتر التركي مع حلف شمال الأطلسي، ناهيك عن أن خطوة من هذا النوع ستعزز التقارب بين البلدين، وستساعد على إيجاد أرضية مشتركة في التجارة والتعاون العسكري، والتنسيق المشترك لحل الأزميتين، الأوكرانية والسورية، والإسراع في بناء خط أنابيب الغاز "ترك ستريم"، وأول محطة للطاقة النووية التي ستبنى في مدينة "أك كويو" التركية"^{١٦}.

بيد أن القلق الأمريكي والغربي ربما زاد بصورة أكبر بعد حدوث مؤشرات تقارب تركي-إيراني-روسي^{١٧}، على خلفية تراجع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أواخر عهد الرئيس باراك أوباما، وهي تراجع تعززت بعد تولي الرئيس دونالد ترامب، كما أشير إليه آنفاً، وربما تكون وجهت رسائل قاسية لأنقرة، خصوصاً بعد المواقف الملتبسة لواشنطن والعواصم الغربية من محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦، في مقابل المواقف الروسية والإيراني الواضحين في دعمهما للرئيس التركي أردوغان.

"وإذا كان إسقاط أنقرة للمقاتلة الروسية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، حدثاً مفصلياً بالنسبة إلى الدور التركي في سورية؛ حيث قيدها الأزمة أولاً، ثم دفع بها حلها إلى مسار جديد عنوانه: التنسيق والتعاون مع موسكو؛ بدءاً من عملية درع الفرات، ومروراً بمسار أستانا، وصولاً إلى اتفاق مناطق خفض التصعيد، فإن التناقض في الرؤى بين أنقرة وطهران تضاعف شيئاً فشيئاً؛ حيث تراجع الدور الإيراني في سورية-نسبياً- بعد التدخل الروسي، وتراجعت تركيا عن مطالبات إسقاط النظام السوري، واتفق مختلف الأطراف على ضرورة الحل السياسي ومسار التفاوض. بيد أن عنصر التقارب الأهم والأكثر تأثيراً بين الجانبين التركي والإيراني كان وما زال الملف الكردي، وقد زادت حساسية هذا الملف إثر الدعم الأمريكي المقدم للمنظمات الكردية المسلحة في سوريا، والاعتماد عليها في معركة الرقة، ثم بلغت ذروتها مع دعوة رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البارزاني، للاستفتاء على استقلال إقليم شمال العراق في سبتمبر/أيلول ٢٠١٧"^{١٨}.

^{١٦} - سمير صالحه، إس ٤٠٠ روسية لتركيا. ثمن الصفقة، العربي الجديد، ١٧/٥/٢٠١٧. على الرابط: <https://goo.gl/6nzvHQ>

^{١٧} - لمزيد من التفاصيل، راجع: سونر چاغاتاي، هل سيدوم تقارب تركيا من إيران وروسيا؟، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ١٧/٨/٢٠١٧. على

الرابط: <https://goo.gl/naAJEE>

^{١٨} - سعيد الحاج، إيران وتركيا.. الانتقال إلى مساحة التعاون وتنسيق المواقف، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٧/٨/٢٣. على الرابط:

<https://goo.gl/vWswUT>

ورغم أن العامل الروسي يبقى حاسماً في تحديد مصير القضية السورية لسنتين أو ثلاث سنوات مقبلة، فإن ثمة اعتقاداً متزايداً بأن التنسيق التركي الإيراني المتزايد، وزيارة رئيس أركان إيران إلى أنقرة أواخر آب/أغسطس ٢٠١٧، يمثل تطوراً نوعياً في العلاقة بين تركيا وإيران؛ ممّا يفرض وزنهما الإقليمي على السياستين الأمريكية والروسية تجاه سورية.

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار زيارة رئيس أركان إيران لتركيا إشارة واضحة إلى انتقال الطرفين إلى مساحة من التعاون وتنسيق المواقف، بعد سنوات من التنافس والمواجهة غير المباشرة في سورية والعراق؛ وكذلك لأسباب عديدة أهمها الملف الكردي^{١٩}.

بيد أن هذه الورقة تميل إلى أن مشروع إيران الإقليمي يواجه تحديات جديدة قد تدفع به إلى تراجعات جزئية، خصوصاً في سورية، بعد التدخل الروسي فيها^{٢٠}.

وترى مقالة تركز على الأبعاد الاقتصادية، وترصد تأثير تراجع أسعار النفط على استقرار منطقة الشرق الأوسط؛ أن انخفاض أسعار النفط سيكون له تأثير كبير في مستقبل الاستقرار السياسي في المنطقة. بيد أن هذا التأثير ليس مباشراً، وإنما يمر عبر متغيرات وسيطة، وهي المتعلقة بهياكل وعلاقات السياسة والاقتصاد في المنطقة قبل تراجع أسعار النفط منذ منتصف ٢٠١٤ إلى مطلع ٢٠١٦؛ إذ انخفضت من نحو ١١٠ دولارات للبرميل إلى ما دون ٣٠ دولاراً للبرميل.

وبقراءة هذه المتغيرات يمكن القول: إنه "إذا استمر انخفاض إيرادات النفط في المديين المتوسط والبعيد (أي بين ٥ و ١٠ سنوات)، سيؤدي ذلك إلى تخفيض حدة الصراع على المستوى الإقليمي، خاصة الصراع السعودي-الإيراني؛ إذ ستقلُّ قدرة الرياض وطهران كثيراً على تمويل الصراعات الإقليمية، سواء بالتدخل المباشر أو غير المباشر، في كل من سورية والعراق واليمن. وربما يكون لهذا الانخفاض تأثير شبيه بانخفاض أسعار النفط عام ١٩٨٦، الذي أسهم في إنهاء الحرب العراقية-الإيرانية عام ١٩٨٨"^{٢١}.

وتطرح المقالة ذاتها أن "انخفاض أسعار النفط سيكون له تأثير يحد من الصراع الإقليمي بين السعودية وإيران، وفرص استمرار روسيا في التدخل الواسع في المنطقة، بالتقييد من الموارد المتاحة لكل الأطراف

^{١٩} - المصدر نفسه.

^{٢٠} - أمير طاهري، أسباب فشل الخطة الإيرانية في سوريا، الشرق الأوسط، ١٧/٩/٢٠١٥. على الرابط: <https://goo.gl/jkSbK>

^{٢١} - بتصرف عن: عمرو عادلي، الارتداد إلى المحلية: أسعار النفط والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ٢٠٤، نيسان/أبريل ٢٠١٦، (ملحق تحولات استراتيجية)، ص ٢٦.

للاستمرار في تمويل صراعها الإقليمي، ذي الأبعاد والتداعيات الدولية. ولكن في الوقت ذاته، سيكون لانخفاض إيرادات النفط أثر سلبي على استقرار الدول داخلياً على الأغلب. وبعبارة أخرى، فإن استمرار انخفاض أسعار النفط، سيؤدي إلى تحول الاضطراب وعدم الاستقرار من المستوى الإقليمي إلى المحلي، أي إلى داخل الدول ذاتها، وليس بين الدول وبعضها بعضاً^{٢٢}.

الكيان الإسرائيلي والحالة السورية

رغم تأثير عدة فاعلين دوليين وإقليميين في الحالة السورية كما أشير إليه آنفاً، فإن تأثير الفاعل الإسرائيلي يكتسب أهمية خاصة؛ فدولة الاحتلال تتبنى استراتيجية معادية لفكرة أي تغيير في الشرق الأوسط يمكن أن ينال من مكانتها وعلاقاتها المتشعبة بالقوى الدولية والإقليمية، فضلاً عن عامل الجوار الجغرافي، واحتمال انعكاس تدهور الوضع الداخلي في سورية على الأوضاع الاستراتيجية في الكيان الإسرائيلي.

ورغم استمرارية الاستراتيجية الإسرائيلية بشكل عام، ومحدودية التغيرات التي يمكن أن تطرأ على توجهاتها الكبرى تجاه العالم العربي، فإن مستوى تدخلها ونشاطها في التأثير على الأوضاع الداخلية العربية ازداد بشكل ملحوظ بعد الثورات العربية، لا سيما بعد تعثر تلك الثورات، وحصول الانقلاب في مصر في تموز/يوليو ٢٠١٣، وانقضاء نظام بشار الأسد، المدعوم من كل من روسيا وإيران وحزب الله ومليشيات شيعية أخرى، على ثورة الشعب السوري، وقمعها دون أي هوادة^{٢٣}.

ويشير مفكر عربي بارز إلى أن مواقف المؤسسات العسكرية والأمنية والسياسية الإسرائيلية من تطورات الثورة السورية وانعكاساتها على المصالح الإسرائيلية، تتضمن قدراً من الاختلافات والتوافقات بل

^{٢٢} - المصدر نفسه، ص ٣٠.

^{٢٣} - لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة دراسات عربية كثيرة تناولت الدور الإسرائيلي في ظل الثورات العربية، ومن أمثلتها المصادر الآتية: محسن محمد صالح، السلوك الإسرائيلي تجاه الثورات العربية، شؤون الأوسط، العدد ١٣٨، ربيع ٢٠١١؛ عبد العليم محمد، اتجاهات السياسة الإسرائيلية إزاء الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية-الإسرائيلية، في: مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٢٣-٥٥٤؛ طارق فهي، الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية، الديمقراطية، العدد ٤٦، نيسان/أبريل ٢٠١٢، ص ٩٧-١٠٨؛ عماد جاد، التقييم الإسرائيلي للأوضاع في المنطقة، شؤون عربية، العدد ١٥٢، شتاء ٢٠١٢، ص ٩٢-٩٩؛ صالح النعامي، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي: قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، أوراق الجزيرة (٣٠)، ٢٠١٣؛ بنيديتا بيرتي، إسرائيل والربيع العربي: المواقف والاستجابات تجاه الشرق الأوسط الجديد، في: مجموعة باحثين، الحكومات الغربية والإسلام السياسي بعد ٢٠١١، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١٣، ص ٣٣٥-٣٧٢؛ أمجد أحمد جبريل، السياسة الإسرائيلية تجاه الثورات العربية: سورية نموذجاً، شؤون عربية، العدد ١٥٤، صيف ٢٠١٣، ص ١٢٣-١٣٣.

والتناقضات، ومن ثم لا تصلح لوضع استراتيجية. "ومن هنا تعمل إسرائيل في الموضوع السوري بمنطق إدارة الأزمات ومراقبتها، وردة الفعل على التطورات بما تمليه المصلحة الإسرائيلية في كل قضية على حدة لتخفيف الضرر أو للاستفادة، ولكن من دون خطة استراتيجية متكاملة"^{٢٤}.

أما بعد اتفاق "هامبورغ" الروسي-الأمريكي تموز/يوليو ٢٠١٧، فيمكن أن نلاحظ زيادة التدخلات الإسرائيلية في الحالة السورية، عبر عدة وسائل أو خطوات:

أولها الحرص الإسرائيلي على تنسيق المواقف مع كل من روسيا والولايات المتحدة والأردن؛ بهدف إبعاد إيران ومليشياتها الطائفية عن جنوبي سورية؛ فقد جرت لقاءات سرية بهذا الخصوص مرتين، في عمّان وإحدى العواصم الأوروبية. وقد طالبت إسرائيل خلال هذين اللقاءين بمراعاة مصالحها الأمنية، وأن لا يكون الاتفاق مجرد اتفاق للمدى القصير والمتوسط بل أن يكون الاتفاق طويل المدى، وأن يشمل أيضاً إبعاد القوات الإيرانية وقوات حزب الله وباقي المليشيات الشيعية من الأراضي السورية كلياً، وليس فقط على مسافة ٢٠ كلم من الحدود مع الجولان. وقالت إسرائيل إن هذا المطلب أساسي من أجل ضمان الاستقرار في المنطقة ومنع أي إخلال بالميزان الديمغرافي داخل سورية نفسها، وهو ما يؤثر سلباً على الاستقرار في الدول السنية المجاورة، وعلى رأسها الأردن، بحسب ما نقلته صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ١٧/٨/٢٠١٧.^{٢٥}

أما الخطوة الإسرائيلية الثانية، فكانت وصف رئيس وزراء دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو الاتفاق بأنه سيئ لإسرائيل؛ لأنه يسمح لإيران والمجموعات المسلحة المرتبطة بها بالاقتراب من الحدود الإسرائيلية.

ثم جاءت تصريحات الجنرال احتياط يعقوف عامي درور، مستشار الأمن السابق لرئيس الحكومة، بأنه في حال لم تؤخذ المصالح الإسرائيلية في الحسبان في الترتيبات الجارية في جنوبي سورية، فإن الجيش الإسرائيلي سيتحرك لقصف ومهاجمة البنى التحتية لإيران في سورية؛ إن بناء القواعد الإيرانية في سورية سيوفر لإيران وحزب الله مركزاً لإطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل، التي ستعمل على منع ذلك بكل ثمن، ولن

^{٢٤} - عزمي بشارة، مصدر سابق، ص ٥٨٤.

^{٢٥} - نضال محمد وتد، لقاءات إسرائيلية روسية أمريكية سبقت وقف إطلاق النار بسورية، العربي الجديد، ٩/٨/٢٠١٧. على الرابط:

<https://goo.gl/a27AxD>

تسمح للإيرانيين ولا لحزب الله باستغلال انتصارهم في الحرب الطويلة في سورية لتركيز نشاطهم ضد إسرائيل^{٢٦}.

وجرى إظهار الامتعاض الإسرائيلي إزاء الاتفاق ومحاولة ربط موافقة تل أبيب بالحصول على مكاسب مثل الاعتراف بضم الجولان لإسرائيل؛ بهدف الضغط على إدارة ترامب لحماية المصالح الإسرائيلية^{٢٧}.

وثالثها زيارات المسؤولين الإسرائيليين المتكررة إلى واشنطن وموسكو، وسعي تل أبيب إلى توطيد العلاقات مع موسكو، بشكل مشابه لما تفعله كل من تركيا وإيران بغرض المحافظة على نفوذهما في سورية، كما أسلفنا. ورابعها تكثيف التدخلات العسكرية الإسرائيلية في سورية، بما يؤكد أن صراع إسرائيل وإيران في سورية، هو في قلب عملية إعادة تشكيل النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، "مثل تزايد وتيرة الهجمات الإسرائيلية على أهداف مرتبطة بإيران داخل الأراضي السورية مؤشراً مهماً على إصرار إسرائيل على منع أي وجود إيراني في مناطق قريبة من حدودها، أو تطوير قدرات عسكرية إيرانية قريبة منها تمثل تهديداً لها. وينطبق الأمر نفسه على الأردن الذي أخذ يحذر في الفترة الأخيرة من أي محاولة إيرانية للاقتراب من حدوده الشمالية مع سورية. لقد وضع اتفاق هامبورغ المنطقة الجنوبية تحت مظلة الاتفاق الروسي-الأمريكي، وبذلك جرى استبعاد إيران منها. وبهذا أصبح واضحاً كيف ستم إدارة مناطق خفض التصعيد"^{٢٨}.

خاتمة

ثمة شكوك في إمكانية تطبيق اتفاق "هامبورغ" الروسي-الأمريكي، وتوسيع هذا التفاهم الدولي ليكون مدخلاً لتخفيف معاناة الشعب السوري، في ظل سلوك الأطراف الإقليمية، وعلى رأسها الكيان الإسرائيلي وإيران والمليشيات الطائفية المتحالفة معها، فضلاً عن سلوك النظام السوري نفسه ومدى التزامه بمثل هذا الاتفاق أو غيره.

^{٢٦} - نضال محمد وتد، إسرائيل تصعد لهجتها ضد الوجود الإيراني في سورية، العربي الجديد، ١٧/٧/٢٠١٩. على الرابط: <https://goo.gl/MfCuoS>

^{٢٧} - صالح النعامي، ماذا وراء اعتراض تنفيها هو على اتفاق الجنوب السوري؟، العربي الجديد، ١٧/٧/٢٠١٩. على الرابط: <https://goo.gl/DLFb8n>

^{٢٨} - وحدة تحليل السياسات، اتفاق "هامبورغ" الروسي الأمريكي حول سورية: أهدافه وتداعياته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،

١٧/٧/٢٠١٩. على الرابط: <https://goo.gl/zgt1Q1>

إن البعد الدولي يبقى ضاعطاً على القضية السورية وراغباً في تصفيتها، في ظل إصرار روسيا على إدارته وفق أولويتين: الحرب على الإرهاب، وتخفيض العنف بين النظام السوري والمعارضة؛ إذ تركز موسكو على الجانب التقني لتخفيض العنف؛ بغرض تصفية القضية السورية وإنهاء كل بحث في التغيير السياسي، والاكتفاء بالكلام عن مصالحتات وإعادة إعمار بعد وقف إطلاق النار، وتغييب الأبعاد السياسية والحقوقية، ومسألة محاسبة النظام السوري المسؤول عن خراب البلاد وعن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

أما مشكلة البعد الإقليمي في الحالة السورية فلا تقل تعقيداً؛ ذلك أنه غير قادر على تشكيل تحالف من دولتين إقليميتين كبيرتين لصد تداعيات البعد الدولي وتدخلاته العسكرية المتكررة والمؤثرة جداً في مسار الحالة السورية، علماً بأن أكثر دولتين إقليميتين مؤهلتين لتفعل ذلك هما تركيا وإيران لولا خلافتهما حول عدة قضايا، ومن أبرزها الحالة السورية. والمؤسف أن أياً من الدول العربية الكبيرة لا يمكنها أن تكون طرفاً في تحالف إقليمي مع أنقرة وطهران، باستثناء دولة قطر، التي لا تستطيع بالقطع توفير ثقل عربي حقيقي في التحالف مع أنقرة وطهران.

وهذا الانهيار في العلاقات العربية-العربية، وغياب علاقات عربية إقليمية سليمة، لكيلا نقول تحالفات عربية/تركية/إيرانية، إنما يعطي الفرصة واسعة أمام الدور الإسرائيلي الذي يحظى بغطاء دولي واضح، من كل من واشنطن وموسكو، فضلاً عن تمتع إسرائيل بعلاقات جيدة مع كل الدول العربية الكبيرة. وبهذا تكون تل أبيب هي صاحبة أوسع علاقات وتحالفات إقليمية ودولية في الشرق الأوسط؛ ممّا يجعلها تتمكن من تحقيق مصالحتها الاستعمارية على حساب الشعب السوري وكل الأطراف العربية والإقليمية الأخرى، عبر توافق ملحوظ مع الأجندة الدولية في سورية.

إن هذا التوصيف للبعدين الدولي والإقليمي المحيطين بالقضية السورية، والصراع الدولي والإقليمي الشرس على بلاد الشام، يؤكد محدودية ما يمكن توقعه من دعم خارجي للثورة السورية.

ولذا على الفصائل والقوى السياسية السورية أن تطوّر تفاعلها وحركتها على الصعيدين الدولي والإقليمي، مع إدراك أن نجاح الثورة وتحقيق مصالح الشعب السوري، تبقى مرهونة بفعل هذه القوى وتمتين قدراتها وتحقيق مزيد من التماسك بين القوى الثورية والمجتمعية السورية، سواء داخل البلاد أو خارجها، وفهم

التداخل بين الأبعاد السياسية التفاوضية وبين وضعها الميداني على الأرض؛ بمعنى فهم مسألة الدمج بين السياسي والعسكري والاستراتيجي والإعلامي في تحركاتها.

باختصار، إن فهم معطيات البعد الخارجي وتداخله مع البعد الداخلي يبقى ضرورياً، بهدف تحييد الخارجي وتقليل انعكاساته السلبية، ولكن ليس بقصد التعويل عليه ابتداءً؛ فمهما كان مستوى الدعم الخارجي، فليس من شأنه إطلاقاً أن يكفي لإنجاح الثورة، ومهما بلغت سلبياته فإنه قد يعرقل الثورة قليلاً، دون أن يملك منع انتصارها التاريخي المحتوم، شريطة ارتقاء العامل الذاتي السوري إلى مستوى التحدي الذي يواجهه.